تحديات التنمية البشرية المستدامة في دول غرب افريقيا : (ظاهرة الفقر في سيراليون انموذجاً)

م.م هند جمعه علي
معهد الادارة/ الرصافة – الجامعة التقنية الوسطى
hindhjumaa@gmail.com

الملخص:

لاتزال دول غرب افريقيا ومن بينها دولة سيراليون تعاني من ظروف معيشية متدنية ، مع استمرار الزيادة السكانية في مقابل الركود الاقتصادي وعلى الرغم من امتلاكها بعض الموارد الحيوية التي تسمح لها بأن تكون من الدول المتقدمة ، من هذه الموارد نجد الماس ، البوكسيت، والثروة الحيوانية والسمكية ، بالإضافة إلى الطبيعة الخلابة لكن المتتبع للإحصائيات العالمية فيها ، يجد ارتفاع معدلات الفقر فيها ، التي يعود أغليها إلى العوامل الداخلية المتمثلة في طبيعة النظام السياسي والاقتصادي من خلال انفراد النظام الحاكم والمقربين منه بالثروة بطرق غير شرعية نتيجة الفساد والمحسوبية وهو ما تسبب في اتساع دائرة الفقر ، فضلا عن الحرب الاهلية عام ١٩٩١ والاوبئة، مما يعكس إخفاق كل المحاولات التي بذلتها سيراليون بمساعدة المؤسسات الدولية من أجل رفع معدلات النمو الاقتصادي والعمل على إنجاح التنمية البشرية المستدامة وتحسين مستويات معيشة ، وقد حاولت الدراسة تقديم بعض الاليات لمعالجة أسباب الفقر في سيراليون.

الكلمات المفتاحية: (تحديات التنمية البشرية المستدامة، دول غرب افريقيا، ظاهرة الفقر في سيراليون).

The challenges of sustainable human development in West African countries:The phenomenon of poverty in Sierra Leone as a model

Hind Jumah Ali

Institute of Management/Al-Rusafa - Central Technical University

Abstract:

West African countries, including Sierra Leone, still suffer from poor living conditions, with continued population growth in exchange for economic stagnation, despite possessing some vital resources that allow them to be among the developed countries , among these resources we find diamonds, bauxite, livestock and fisheries, In addition to the beautiful nature. But in the global statistics in it will find the high rates of poverty in it, the most expensive of which is due to the internal factors represented in the nature of the political and economic system through the monopoly of the ruling regime and those close to it with wealth in illegal ways as a result of corruption and nepotism, which caused the widening of the circle of poverty. As well as the civil war in 1991 and epidemics, which reflects the failure of all attempts made by Sierra Leone with the help of international institutions in order to raise economic growth rates and work towards the success of sustainable human development and improving living standards. The study attempted to present some mechanisms to process the causes of poverty in Sierra Leone.

Keywords: (challenges of sustainable human development, West African countries, poverty phenomenon in Sierra Leone).

المقدمة:

تعد سيراليون من الدول الغنية بمواردها وثرواتها الطبيعية ، ولكن سوء التسيير من قبل الأنظمة الحاكمة المتعاقبة التي تعتمد على سياسيات تنموية مقتصرة على مناطق دون أخرى تخدم مصلحتها الخاصة ، وبالتالي وجود غالبية تعاني من نقص في اشباع الحاجات الأساسية من مأكل وملبس ومسكن وكذا غياب الرعاية الصحية ، التعليمية وانعدام المياه الصالحة للشرب ، كل هذه العوامل مجتمعة دفعت بعض المواطنين الى البحث عن مصادر اخرى لكسب رزق (غير شرعية) من أجل البقاء على قيد الحياة فارتبطت بالجماعات الانفصالية والمنشفة (ادى الى انداع الحرب الاهلية عام ١٩٩١)، وجماعات تهريب البشر والمخدرات ... ، و هو ما انعكس سلبا على أمن واستقرار دولة سيراليون ما يستدعي مجموعة من الاجراءات من اجل التقليل من حدة الفقر تحقيقاً التنمية البشرية المستدامة من خلال خلق سياسات تنموية مبنية على الشفافية تكون في خدمة كل الفئات بصورة متساوية ، خلق برامج وقوانين مراقبة المال العام وتقييم السياسات والخطط التنموية بدعم دولي وأممي ، ومن خلال ما سبق يهدف بحثنا إلى توصيف ظاهرة الفقر وأنواعه وأسبابه من خلال التركيز على العوامل المسببة للظاهرة الفقر في سيراليون وبعد تحديد العوامل الأخرى والاثار ، يتم وضع بعض المقترحات لعلاج ظاهرة الفقر في سيراليون ، تنطلق مشكلة البحث من فكرة مفادها منذ استقلالها في عام ١٩٦١ ، عانت سيراليون ، من العديد من الانقلابات العسكرية والنزاعات بما في ذلك الحرب الأهلية التي استمرت من (١٩٩١ – ٢٠٠٢) ونتيجة لذلك ، تفتقر سيراليون إلى تنمية كبيرة كدولة ، اذ احتلت المرتبة الادنى في مؤشر التنمية البشرية ، كما يعيش ما يقرب من ٦٠ ٪ من الناس في فقر مدقع في سيراليون و يعانون في سد النقص الحاصل في الحاجات الضرورية لهم ، من خلال المشكلة اعلاه جاءت الفرضية التي تنص على ان هناك فقر شديد وعميق الجذور في سيراليون وتساهم التفاوت الكبيرة في الدخل في تفاقم فجوات انعدام المساواة بين الأغنياء والفقراء ويزيد من تفاقم الافتقار إلى التقدم المحرز في تحسين الحالة الاقتصادية العامة للسكان والنمو الاقتصادي في سيراليون،

والسؤال المهم هنا ، إلى أي مدى يفسر الفقر وعدم المساواة في الدخل التراجع في تحقيق التنمية في سيراليون؟

يعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي في توصيف الوضع القائم من خلال المعطيات والدراسات العلمية المتوفرة ، ثم تحليل تلك المعطليات والكشف عن الاسباب المباشرة للفقر في سيراليون، ومن أجل تحقيق هدف البحث سيتم تقسيم البحث الى عدة محاور إضافة إلى المقدمة والخاتمة وعلى النحو الاتي :

اولاً-مفهوم الفقر وانواعه

اختلف المفكرين و الباحثين حول تعريف الفقر ، فمسألة التعريف الموحد للفقر ما زالت موضع اختلاف ، وذلك لارتباطه بجوانب كثيرة قد ينعكس الفقر من خلالها ، مثل تدني المستوى الصحي والتعليمي ، الجهل ، ضيق السكن ، المرض ، الإعاقة الجسدية والعقلية ، كما أن الفقر يبقى مسألة نسبية تختلف باختلاف الزمان والمكان ، فالفقر الشديد الذي يؤدي إلى الموت أحيانا ليس كالفقر الناتج عن سوء توزيع الدخل مثلا ، لذلك تختلف مفاهيم وأنواع الفقر ، فأغلب الدراسات التطبيقية للفقر قد اعتمدت على مفهوم الحاجات الأساسية في دراستها لموضوع الفقر.

مجلة معايير الجودة للدراسات والبحوث
Journal of Quality Standards for Studies and Research

١-تعريف الفقر

يعرف الفقر في معناه اللغوي على أنه الحاجة والعوز أي من الاحتياج ، وهو ضد الغنى وسمي بذلك للتعبير عن انقطاع الحيل وعدم قدرة الشخص المعدم (الفقير) ، على تأمين الحد الأدنى من مستوى المعيشة ، فالفقير هو الذي نزعت فقرة من ظهره فانقطع صلبه من شدة الفقر ولم يعد قادرا على الحركة ، لأن مجموع الفقرات هي التي تجعل الشخص مستويا على الأرض واقفا يتحرك في كل الاتجاهات ، ويفقده الفقرات يصبح غير قادر على الحركة. [١]

يعرف اصطلاحاً بأنه (التكلفة النقدية لفرد معين ، في زمان ومكان معين ، للوصول إلى مستوى رفاه) [٢]، وعرفه البنك الدولي (عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة) [٣]، كما يعرف الفقر بأنه (ظروف من الحياة محدودة جدا ، بفعل سوء التغذية والأمية والمرض والبيئة المتدهورة ومعدلات مرتفعة لوفيات الأطفال الرضع وتوقع متوسط عمر منخفض)، ولأغراض هذه الدراسة سوف يتم تعريف الفقر على أنه عدم قدرة الفرد أو الأسرة على توفير الحاجات الأساسية التي يستطيع من خلالها الفرد أو الأسرة العيش حياة كريمة ومستقرة في مجتمع معين وفي فترة زمنية محددة . [٤]

هناك عدة جوانب لمفهوم الفقر :-[٥]

أ-مفهوم الفقر الاقتصادي : يصنع هذا المفهوم الاقتصادي لتحديد مستوى الفقر للتفرقة بين الفقراء وغير الفقراء بناءا على مستوى محدد من الدخل ونفقات الاستهلاك ، بحيث يصف من هم دون المستوى بالفقراء ومن هم فوق المستوى بغير الفقراء ، كما أنه يقع الفقر دون خط الفقر المحدد والذي يضمن توفير الغذاء الضروري واستهلاك السلع الأساسية للفرد.

Journal of Quality Standards for Studies and Research

ب-مفهوم الفقر الاجتماعي : هم الأفراد الحاصلين على مساعدات من الدولية والتي اعترفت الدولة بفقرهم ، بحيث هذا المفهوم يتطابق مع المفهوم الإداري للفقر المسند إلى برامج الضمان الاجتماعي ومشروعات الإسكان خاصة وأن المستفيدين من هذه البرامج والمشروعات يوصفون بالفقراء .

ت-مفهوم الفقر النفسي : يعبر عن شعور الأفراد بالخفاض مستوى معيشتهم والتي تقبل بالمقارنة مع مستويات معيشية الأفراد آخرين داخل الدولة أو في دول أخرى ، بحيث هو مفهوم ذاتي ونسبي تختلف من وقت لآخر حسب المعايير التي يضعها الأفراد لتحديد مستوى معيشتهم ومدى حاجاتهم وأولوياتهم الضرورية (، ومن ثم يشخص الأفراد الفقر دول الاستناد للمفاهيم الاقتصادية له

اما مفهوم الفقر من منظور التنمية البشرية : عرف تقرير التنمية البشرية عام ٢٠٠٠ الذي أعد دليلا لقياسه يجمع بين ثلاث مؤشرات أساسية للحرمان هي : مؤشر الحرمان الحياة طويلة وصحة جيدة . مؤشر تعليمي معرفي مؤشر الحرمان المستوى معيشي لائق ، فالتنمية البشرية هي عملية توسيع الخيارات أمام الناس ، وأهم هذه الخيارات هي العيش حياة طويلة في صحة جيدة ، والتمتع بمستوى معيشي لائق ، إضافة إلى خيارات أخرى تشمل الحرية السياسية وحقوق الإنسان الأخرى ، بحيث إذا كانت – التنمية البشرية في أمر يتعلق بنطاق توسيع الخيارات ، فإن الفقر يعني انعدام الفرص والخيارات ذات الأهمية الأساسية للتنمية البشرية ، وهي العيش في صحة وإبداع ، والتمتع بمستوى معيشي لائق ، وبالحرية والكرامة واحترام الذات وكذلك احترام الآخرين. [٦]

٢- أنواع الفقر

للفقر عدة انواع منها:-[٧]

١- الفقر المطلق : بأنه حالة من الحرمان الشديد من الاحتياجات الأساسية ، بما في ذلك الغذاء ومياه الشرب والمأمونة ومرافق الصرف الصحي والصحة والمأوى والتعليم والمعلومات ، اذ يعتمد ليس فقط على الدخل ولكن أيضا على الحصول على الخدمات.

٢- الفقر النسبي : يعبر عن مقدار نسبي يحدد عادة بمتوسط الدخل القومي ، اذ يشير إلى موقع الفرد أو الأسرة مقارنة بمستوى متوسط الدخل في المجتمع المعني ، كما يتحدد عادة باحد العلى المدخل (١٠ %) من السكان الأدنى دخلا ، وهذا ما يعني أن الفقير النسبي يتغير تتغير الدخل من بلد لآخر أو من وقت لآخر

٣- الفقر المدقع : بأنه الحالة التي لا يستطيع الفرد بواسطة دخله الوصول إلى إشباع الحاجات الغذائية ، المتمثلة في عدد معين من السعرات الحرارية التي تمكنه من مواصلة حياته عند حدود معينة.

٤- الفقر الاجتهادي : يعتمد على ما يجتهد به الأفراد في مجتمع ما ، من تقدير للحد الأدنى لمستوى المعيشة الذي يعد مقبولا اجتماعيا ضمن ذلك المجتمع ، وبذلك فإن خط الفقر لا يتغير بتغير الزمان والمكان فحسب ، ولكن يختلف باختلاف الأفراد ضمن المجتمع نفسه وفي الزمان نفسه ، فيلاحظ تقدير الأفراد لمقدار الحد الأدنى المقبول للمعيشة تميل عادة إلى ارتفاع دخولهم .

ثانياً- مفهوم التنمية البشرية المستدامة

ان مفهوم التنمية البشرية المستدامة (Sustainable Human Development) عبارة عن ناتج دمج مفهومين ، أحدهما مفهوم التنمية البشرية (Human Development) والآخر هو مفهوم التنمية المستدامة (Sustainable Development) ، اي ان مفهوم التنمية البشرية المستدامة يتكون من بعدين ، بعد يتعلق بالتنمية البشرية ، والبعد الآخر هو الاستدامة ، وللإحاطة بمتضمنات هذا المفهوم لا بد من التعرف على الجوانب المتعلقة بكل بعد من هذين البعدين ، لتكوين صورة شاملة عن هذا المفهوم: -

فتختلف أراء الباحثين بشأن التنمية كأختلافهم من ناحية مفهومها فهناك من يعرفها بانها " ذلك التغيير نحو الأنماط المجتمعية التي تسمح لمجتمع ليس فقط بتحقيق القيم الإنسانية الأفضل، بل وأيضا بزيادة قدرته على التحكم والسيطرة على بيئته ومكانته السياسية وبزيادة مدى سيطرة أفراده وتحكمهم في توجيه أمورهم وشؤونهم "[٨]. كما تعرف على : " أنها العملية التي بمقتضاها توجه

الجهود لكل من الأهالي و الحكومات لتحسين الظروف الاجتماعية و الاقتصادية في المجتمعات المحلية و مساعدتها على الاندماج في حياة الأمم و الإسهام في تقدمها بأفضل ما يمكن"[٩].

إن التنمية البشرية حسب برنامج الأمم المتحدة للتنمية (هي عملية تهدف إلى زيادة الخيرات المتاحة أمام الناس ، من حيث المبدأ فإن هذه الخيرات تتغير باستمرار ، أما من الناحية العملية فقد تبين أن جميع مستويات التنمية تركز على الخيارات الإنسانية الثلاثة و هي:أن يحي الناس حياة طويلة خالية من العلل و الأمراض ، أن يكتسبوا المعرفة، أن يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة).[١٠]

أما (مكتب العمل العربي) فيرى أن هذا المفهوم أصبح يتضمن التركيز على أنماط التفكير و السلوك و نوعية التعليم و التدريب ، و نوعية مشاركة الجماهير في اتخاذ القرار و العلاقات الاجتماعية و العادات و التقاليد و ثقافة الشعوب و طرق و أساليب العمل و الإنتاج أي تعبئة الناس بهدف زيادة قدراتهم على التحكم في مصيرهم و قدراتهم [١١].

اما تعريف امارتيا صن لتنمية البشرية المستدامة فقد عرفها بانها "عملية تطول ادارة الاسواق والادارات الحكومية والعلاقات بين الحاكم والمحكوم والمؤسسات التشريعية والاحزاب السياسية والمجتمع بعامتهُ ويتحقق أسهامها في الواقع من خلال تأثيراتها في تعزيز القدرات والحريات الفردية للانسان طفلاً وأمراة او رجلا " . [١٢]كما عرف تقرير (مستقبلنا المشترك) التنمية البشرية المستدامة بأنها " التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الاجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم" [١٣]

من خلال التعاريف السابقة يتضح لنا بأن للتنمية البشرية المستدامة جانبين هما :

الأول : يتمثل في تكوين القدرات عن طريق الاستثمار في الصحة و التعليم و التدريب.

الثاني : يتمثل في الاستفادة من القدرات بما يحقق النفع للإنسان ، أي استخدام القدرات البشرية في زيادة الإنتاج ، لذلك فإن جوهر العملية التنموية هو الإنسان الذي يعد مقصد التنمية و أحد دعاماتها الأساسية.

اعتمدت تقارير التنمية البشرية المستدامة بعض المؤشرات المنتقاة ، والتي توخى التقرير أن تعكس حالة التنمية البشرية في أي مجتمع من المجتمعات ، فضلا عن مقارنة أحوال التنمية البشرية في ذلك المجتمع بالمجتمعات الأخرى ، وقد شملت هذه المؤشرات :(مؤشر للتعليم مقاسة بمعدل محو الأمية ، ونسبة القيد الإجمالي بالمراحل التعليمية مؤشر آخر للصحة يعكسه العمر المتوقع عند الولادة عن الذي وصلت إليه حالة التنمية البشرية في كل بلد ، وتقع قيم هذا الدليل بين الصفر والواحد صحيح ، بحيث يعطي دلالة عما حققه البلد من تنمية بشرية داخلية ، فضلا مقايسة أحوال البلد مع باقي أقطار العالم الأخرى) ومن ثم دمج المؤشرات الثلاث في دليل واحد أطلق عليه (دليل التنمية البشرية)

ثانياً- اسباب الفقر في سيراليون

مجلة معايير الجودة للدراسات و البحوث
Journal of Quality Standards for Studies and Research

تعد سيراليون من بين أفقر دول العالم ، اذ يعيش ما يقرب من ٦٠ % من سكان سيراليون تحت خط الفقر الوطني ، وتحتل المرتبة ١٨٠ من أصل ١٨٧ دولة في مؤشر التنمية البشرية لعام ٢٠٢٠، يعيش أكثر من ٦٠% من سكان سيراليون على أقل من ١.٢٥ دولار في اليوم، ويبلغ معدل الفقر لعام ٢٠٢١ ٥٦.٨ % بعد ان كان يقدر بـ٧٣.٠% عام ٢٠٠٣ (ينظر الشكل رقم ١) كما ان حوالي ٧٠ % من الشباب عاطلون عن العمل أو عاطلون جزئيًا، يشكل الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين(١٥ – ٣٥ سنة) ، ثلث سكان سيراليون، وبحسب تقرير التنمية المستدامة لعام ٢٠٢٢ يبلغ معدل عدد الفقراء عند ١.٩٠ دولاراً في اليوم ٣٦.١% ومعدل الفقراء عند ٣.٢٠ دولاراً يومياً ٧٠.٠% ، لقد كان الفقر أحد الأسباب الجذرية الرئيسية لاندلاع الصراع الأهلي داخل سيراليون ومن الأسباب الرئيسة لهذه

المعدلات المرتفعة للبطالة استمرار الأمية والافتقار إلى التعليم النظامي لتوفير المهارات اللازمة للمنافسة على الوظائف المحدودة المتاحة. (١٤)

الشكل رقم (١)

يوضح نسبة الفقر في دولة سيراليون للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢١)

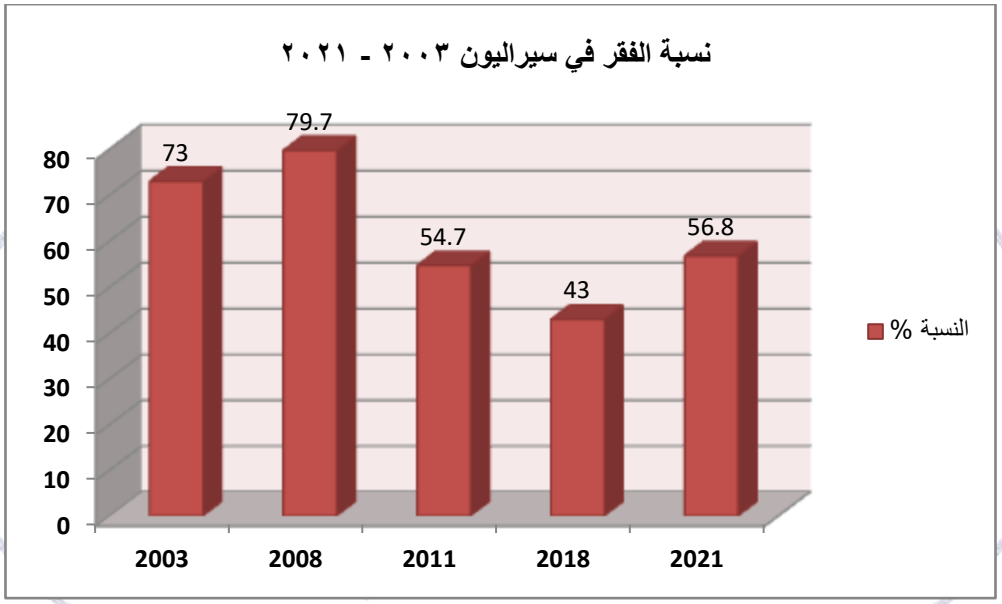

الشكل من اعداد الباحثة بالاعتماد على المصادر الاتية :

١-البنك الدولي ، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية ، تمت الزيارة بتاريخ ٤/٥/٢٠٢٢ متاح على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط albankaldawli.org

2-The Sustainable Development Report for 2022: From Crisis to Sustainable Development, Cambridge University Press, Britain, p. 285.

3-Multidimensional Global Poverty Index Report 2021 (Revealing the difference According to race, sect and gender), the United Nations Development Program, United Nations, 2021, p. 71.

هناك بعض العوامل الشاملة التي تجعل سيراليون أكثر عرضة من البقية لمشكلة الفقر المستمرة : – (١٥)

١– يكمن أحد أهم العوامل الأساسية المسببة للفقر في سيراليون داخل الحكومة هو الفساد، فمنذ رحيل الحكم الاستعماري ، اتسمت الحكومة بالدرجة الأولى إما بحكم الحزب الواحد أو بالحكم العسكري : قاعدة أحادية البعد لا تسمح بالمعارضة وتولد الفساد، اذ كانت الحكومة غير مؤهلة للغاية في توفير الاحتياجات الأساسية لمواطنيها ، لأن هذه الاحتياجات تم اغتصابها من قبل المسؤولين الحكوميين أنفسهم ، وسُلبت الأموال ، سواء من داخل سيراليون نفسها أو من المساعدة التي قدمتها الدول المانحة ، من المشاريع التي يمكن أن تفيد الناس حقًا في إخراجهم من الفقر بدلاً من ذلك ، تم استخدام هذه الأموال لخدمة الاحتياجات المحددة والمفرطة للمسؤولين الحكوميين والنخبة الحضرية ، التي كان من الممكن استخدامها لتحسين الظروف المعيشية اليومية للمواطنين الفقراء ، مثل توفير الرعاية الصحية المجانية ، ورواتب كافية للعمال ، والتعليم المجاني ، اختفت بدلاً من ذلك بين الحكومة والنخبة الحضرية لأغراض شخصية.

٢–وعلى الرغم مما حققته صناعة الماس ، وهي أحد مصادر الدخل الرئيسية لحكومة سيراليون ، دخلاً كبيرًا للبلد ، لكن التأثير التنازلي غير موجود تقريبًا ؛ لا يزال المواطنون من الطبقة الدنيا والريفية يعانون من علاقات العمل الاستغلالية والفقر المستمر داخل مجتمعات التعدين، لا يرون الأموال التي عملوا بجد لجلبها ، ولا يزالون فقراء لأن الحكومة تسيء إدارة الأموال فضلا عن ذلك ، أدت العوامل الخارجية ، مثل انخفاض الطلب على الماس في جميع أنحاء العالم ، إلى خروج العديد من السيراليونيين من وظائفهم إلى براثن الفقر.

٣–البنية التحتية داخل سيراليون ليست سليمة على الإطلاق، الأموال المخصصة لبناء طرق وجسور متينة لتيسير نقل البضائع والخدمات الأساسية تذهب إلى جيوب المسؤولين الحكوميين ، إن الافتقار

إلى الطرق المعبدة ، وغياب الطرق السريعة ، منع سيراليون من التجارة مع هذا القطاع المربح ، والذي كان يمكن أن يساعد في انتشال هذه الدولة من الفقر، ونتيجة لذلك ، قلل السيراليونيون من بيع منتجاتهم ، مما أدى إلى انخفاض الإيرادات وإدامة الفقر.

٤- كان الافتقار إلى التعليم يعد عاملاً مساهماً في استمرار الفقر داخل سيراليون نظرًا لعدم كفاية التمويل الحكومي ، هناك نقص في الكتب والمعدات اللازمة لتوفير التعليم الأساسي للأطفال. بشكل عام ، لا يوجد دعم مالي لتطوير المرافق التعليمية واستدامتها. لا يستطيع البالغون الوصول إلى التعليم أيضًا ؛ نقص التعليم يغذي نقص المعرفة بالحقوق والمسؤوليات المدنية.

٥-- غياب العدالة في توزيع الموارد: اذ تنفرد القلة الحاكمة بكل الموارد المتاحة ويقع عبء الحرمان على العامة من الشعب ، وهو ما أدى إلى اشكالية تفاوت طبقي ادى الى نشوب صراع طبقي (الحرب الاهلية عام ١٩٩١) ، إذ يرجع السبب في تفاقم أزمة التوزيع والفشل الاقتصادي إلى ظاهرة الفساد السياسي التي أساسها الرشوة واستخدام السلطة من أجل تحقيق أهداف شخصية والتعامل مع الممتلكات العامة على أنها ممتلكات شخصية.

مجلة معايير الجودة للدراسات و البحوث
Journal of Quality Standards for Studies and Research

٦-التحديات البيئية : تتميز دولة سيراليون بخصائص طبيعية وجغرافية تمتاز بـ : الجفاف ، التصحر ، والحرارة المرتفعة، الانهيارات الطينية ، تذبب تساقط الامطار ، وهو الأمر الذي يهدد الزراعة ويهدد الأمن الغذائي فيها ، وعلى هذا الأساس تعاني المنطقة من ظاهرة الجفاف ، فاذا كان التوازن الهش بين السكان والامدادات الغذائية مهددا في هذه المنطقة ، ولعل تأثير الاحتباس الحراري على الأنشطة الزراعية ، ما أدى لانخفاض عائدات منتجات الحبوب والذرة أضف لذلك تدهور الأوضاع الرعوية (العجز في توفير الأعلاف ، مشاكل الري ، زيادة حركة الانتاج) ما يؤدي إلى نشوب النزاعات بين المزارعين و الرعاة .

ثالثاً- تأثير الفقر على مسارات التنمية البشرية المستدامة في سيراليون

تحتل دولة سيراليون أعلى معدلات الفقر ، إذ تصل نسبة الفقر إلى أكثر من ٥٦.٢ % من إجمالي سكان ، وتشير الإحصاءات إلى أن سيراليون من أصل ٤٢ دولة يعيشون في فقر مدقع على أقل من ١,٢٥ دولار يوميا ، و ٢٨ % من سكان المنطقة يعيشون على دولارين أو أقل في اليوم ،اذ كشف تقرير أممي أن سيراليون شهدت زيادة في أعداد الفقراء خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٦ ، ويكون تأثير الفقر على التنمية البشرية المستدامة من خلال عدة جوانب اهمها:-

١-تشير الدراسة الاستقصائية الوطنية للتغذية في سيراليون التي أجريت في عام ٢٠١٧ إلى أن سوء التغذية الحاد يؤثر على ٥.١٪ من الأطفال دون سن الخامسة ، و ١٣.٦٪ يعانون من نقص الوزن ، بينما يصنف ٣١.٣٪ على أنهم يعانون من التقزم وهو أمر مرتفع وفقًا لمنظمة الصحة العالمية وله أهمية في الصحة العامة.وتتمتع سيراليون بواحد من أدنى متوسط العمر المتوقع في العالم، فقد بلغ في عام ٢٠٢٠ ٥٤.٧٠ سنة هذا يضع الأمة بين الخمسة الأدنى في العالم بأسره وبالمقارنة ، يبلغ متوسط العمر المتوقع العالمي ٧٢.٦ سنة، فضلا عن معدلات عالية من وفيات الاطفال دون سن الـ٥ والأمهات، على غرار متوسط العمر المتوقع ، في عام ٢٠٢٠ ، توفي ١٠٩.٢٠ لكل ١٠٠٠ مولود حي في سيراليون، بينما توفيت ١٣٦٠ أمًا لكل ١٠٠٠٠٠ ولادة ، تحدث الوفيات المرتبطة بالولادة بشكل عام عندما يكون هناك تأخير في طلب النساء للرعاية والوصول إليها وتلقيها ، في حين بلغ معدل الخصوبة ٤.١٠[١٦] .

٢-تراجع معدلات الالتحاق بالتعليم فسيراليون لا تزال بعيدة للغاية في تحسين الواقع التعليمي ، فالتعليم قبل الابتدائي محدود ، اذ بلغ معدل الالتحاق الإجمالي ١٩.٣٥٪ في عام ٢٠٢٠ ، وبالنسبة للتعليم الابتدائي والثانوي ، تظهر أرقام الالتحاق بالمدارس التي قدمتها اليونسكو وتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٢٠ صورة مختلطة ، اذ بلغ معدل الالتحاق الإجمالي للمدارس الابتدائية ١١٢.٧٥٪

في عام ٢٠٢٠ ، وبالنسبة للمدارس الثانوية ، كان إجمالي معدل الالتحاق الإجمالي ٤١.٨٠٪ في عام ٢٠٢٠، لم توفر بيانات عن التعليم العالي ، مما يشير إلى حقيقة أن أقلية قليلة جدًا من الطلاب المتميزين تنتقل وتلتحق بالجامعة. [١٧] يلاحظ ان الواقع الاجتماعي وراء هذه الأرقام أن الأطفال يذهبون إلى المدرسة الابتدائية، لكن بالنسبة للمدارس الثانوية ، يتناقص عدد الطلاب ، حيث يزداد عدد الشباب الذين يجبرون على كسب العيش في القطاع غير الرسمي و من الشائع أن يُتوقع من الأولاد والبنات المساهمة في دخل الأسرة التي يعيشون فيها، كما تؤدي الرسوم المدرسية والحاجة إلى شراء الزي المدرسي والمواد التعليمية إلى عدد كبير من المتسربين من المدارس.

٣-تظل العمالة في الزراعة العمود الفقري لدخل المواطنين في سيراليون ، اذ توفر الزراعة فرص عمل لنحو ٧٥ % من السكان الذين يتزايد عددهم بسرعة ، لكن استمرارها مهدد بتقنيات الزراعة غير المنتجة وتدهور المناخ الذي يؤدي إلى انخفاض غلة المحاصيل الحيوية وخسارة سنوية محتملة تتراوح بين ٦٠٠ مليون دولار و ١.١ مليار دولار في عائدات المحاصيل بحلول نهاية القرن وتتعرض الموارد مثل المياه والتربة والغابات للتهديد من قبل الزيادة السكانية المستمرة ، وزيادة استهلاك الطاقة ، وأنشطة التعدين ، وتلوث الأنهار وإزالة الغابات على نطاق واسع المرتبطة بالممارسات الزراعية بلغ معدل الحرمان بحسب تقرير الفقر العالمي المتعدد الابعاد لعام ٢٠٢١ ٥١.٢% ، وقد ارتفعت النسبة عن عام ٢٠١٩ ٤٩.٥% ويعود الارتفاع الى الازمة العالمية (وباء كوفيدا-١٩) وتداعياته اللاحقة التي اثرت على الفئات الفقيرة والمحرومة. [١٨]

٤-لا تزال البنية التحتية للبلاد سيئة والحصول على السكن الملائم ضعيف وتراجع معدلات الحصول على التيار الكهربائي وخدمات المياه الاساسية والصرف الصحي ، لقد أدت الهجرة من المراكز الريفية إلى المراكز الحضرية إلى الضغط على السلطات لمعالجة أزمة الإسكان ، حيث تشير التقديرات إلى أن فريتاون تحتاج إلى ٢٨٠ ألف وحدة سكنية إضافية ، أو ١٩٠٠٠ منزل إضافي سنويًا ، بحلول

عام ٢٠٢٨اضف لذلك ، فإن تقديم الخدمات ضعيف والإسكان غير ملائم ، مع ٩٤٪ من المنازل في فريتاون ليس بها مراحيض و ٦٦.٦٪ من السكان يعيشون في غرفة واحدة أو غرفتين فقط، ووفقاً لتقرير مؤشر الفقر العالمي المتعدد الابعاد لعام ٢٠٢١ بلغت نسبة الاسكان في سيراليون ٣٨.٤% بحسب تقرير التنمية المستدامة لعام ٢٠٢٢ بلغت نسبة السكان الذين يحصلون على التيار الكهربائي بـ٢٢.٧% ، في بلغت نسبة السكان الذين يحصلون على خدمات المياه الاساسية ٦٣.٨% وخدمات الصرف الصحي ١٦.٥% وبسبب أوجه القصور في مناخ الأعمال الناجم عن عدم الاستقرار الاقتصادي ، لا يوجد سوى قطاع خاص صغير لتحفيز المزيد من النمو الاقتصادي. (١٩)

٥-إن تعزيز المساواة بين الجنسين أمر أساسي لتنفيذ برامج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتفعيلها في سيراليون ، وبحسب تقرير المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين ٢٠٢٢ ، لازال عدم المساواة واضح اذ أن عدد النساء العاطلات عن العمل والفقيرات والأميات والتعرض للاعتداء الجنسي يفوق عدد الرجال، كما يوجد في البلاد بعض أسوأ أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي في المجتمعات الريفية والحضرية، وقد أدت الفجوات الهيكلية والحواجز المنهجية إلى تدهور أوضاع ووضع النساء والفتيات في البلاد ، مما أدى إلى تعميق الفجوة بين الجنسين والفقر في البلاد. (٢٠)

رابعاً- اليات معالجة الفقر في سيراليون

الفقر هو التحدي الذي يمكن للبلدان النامية التغلب عليه من خلال ، السياسات الاقتصادية والاجتماعية الفاعلة ، والاستخدام المبتكر والفعال للموارد ، والاستثمارات في التقدم التكنولوجي ، والحكم الرشيد ، والقيادة الحكيمة مع الإرادة السياسية لإعطاء الأولوية لاحتياجات الفقراء، يلاحظ أن هذه العناصر حيوية في تمكين توفير المدارس والعيادات والطرق والكهرباء ومغذيات التربة ومياه الشرب النظيفة التي تعتبر أساسية ليس فقط لحياة كريمة وصحية ، ولكن أيضًا للإنتاجية الاقتصادية، اذ يجري في سيراليون محاولات عديدة لتنفيذ تدابير لمكافحة الفقر المدقع وتحسين مستويات المعيشة

[٢١]، هناك عدد من الاستراتيجيات التي يمكن لسيراليون تطبيقها للحد من معدل الفقر وعدد الفقراء فيها وهي :-

١-تحفيز النمو الاقتصادي الشامل

يُعد النمو الاقتصادي أمرًا حيويًا في تمكين المجتمعات التي تعاني من ارتفاع معدلات الفقر(مثل المجتمع السيراليوني) من خلال استخدام مواردها لزيادة إنتاجها ودخولها وبالتالي كسر فخ الفقر والقدرة على تلبية احتياجاتها الأساسية ، ومع ذلك ، لكي يكون النمو الاقتصادي فعالاً في الحد من الفقر ، يجب أن يكون شاملاً وأن يحدث بمعدل أعلى من معدل النمو السكاني، كما ان حقيقة أن قطاع الزراعة هي القطاع الاقتصادي المهيمن في سيراليون تعني أن جهود مكافحة الفقر يجب أن توجه نحو زيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعيين ، ومن الطرق الملموسة لتحقيق هذا الهدف (تشجيع تبني أصناف المحاصيل عالية الغلة ، واستخدام المدخلات التكميلية مثل الأسمدة ومبيدات الآفات ؛ تكثيف استخدام الأراضي من خلال التحسينات التكنولوجية مثل زيادة استخدام الري حيث تشكل المياه عائقاً أمام الإنتاج الزراعي ؛ واعتماد تدابير ما بعد الحصاد التي تقلل من خسارة المنتجات الزراعية) الا ان هذه الإجراءات مكلفة و يتطلب تبنيها توفير ائتمان رخيص بشروط مرنة ومتوافقة مع الظروف الاسر الفقيرة ، اذ يمكن لهذه البرامج أن تحفز النمو الاقتصادي من خلال الوصول إلى رأس المال المالي للاستثمار في الأنشطة المدرة للدخل. [٢٢]

كما يتطلب تحفيز النمو الاقتصادي أيضًا القيام باستثمارات عامة في البنية التحتية مثل(الطرق ، الطاقة الكهربائية ،المدارس ،المستشفيات وأنظمة المياه والصرف الصحي) هذه الاستثمارات مهمة لعدة أسباب منها : (تقلل من تكاليف النقل وزيادة سهولة نقل المنتجات الزراعية إلى الأسواق ، وسهولة الوصول إلى المدخلات الزراعية ، وزيادة ربحية الأعمال المدرة للدخل) كما ان توفير الطاقة الكهربائية للمناطق الفقيرة لا يؤدي إلى تحسين مستويات المعيشة فحسب ، بل يؤدي إلى تحفيز إنشاء

الصناعات الصغيرة التي تعالج المنتجات الزراعية وبالتالي تساهم في إضافة القيمة ، فضلا عن ذلك، خلق الوظائف التي تشتد الحاجة إليها، اما مايتعلق بتوفير مياه آمنة وذات نوعية جيدة للشرب والاستخدام المنزلي فهو أمرًا حيويًا في الحد من حالات الإصابة بالأمراض المنقولة بالمياه الملوثة والتي يكون علاجها مكلفًا ، مما سيجعل الاستثمار في البنية التحتية للمناطق الريفية في سيراليون أكثر إنتاجية ، ويزيد من دخل الأسرة ، ويسهم في تلبية الاحتياجات الأساسية ، ويمكّن من زيادة الادخار للمستقبل ، وبالتالي وضع الاقتصاد على طريق النمو المستدام ، الا ان التحدي الرئيسي الذي يواجه سيراليون في توفير البنية التحتية التي تحتاجها هو التمويل، فسيراليون من البلدان الفقيرة جدًا وتفتقر إلى الموارد المالية اللازمة لتوفير البنية التحتية التي تحتاجها لخفض معدل الفقر وتمكين توفير الاحتياجات الأساسية، وأنه يجب على سيراليون أن تعتمد بشكل متزايد على مواردها الخاصة التي يتم توليدها من خلال الضرائب وبالتالي ، فإن التمويل الناجح للبنية التحتية الحيوية والخدمات الاجتماعية يتطلب إنفاقًا أكثر كفاءة للموارد العامة والقضاء على الفساد الذي تعاني منه الحكومات المتعاقبة في دولة سيراليون. (٢٣)

مجلة معايير الجودة للدراسات و البحوث
Journal of Quality Standards for Studies and Research

٢- الإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية

تتمثل إحدى الخطوات المهمة في الحد من معدل الفقر في دولة سيراليون في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية لتهيئة الظروف المناسبة التي تجذب الاستثمار ، وتعزز القدرة التنافسية ، وتضمن زيادة الكفاءة في استخدام الموارد ، وتحفز النمو الاقتصادي في البلاد ، وتخلق فرص العمل، اذ عن طريق تصميم هذه الإصلاحات وتنفيذها بشكل جيد ، يمكن أن تكون مفيدة في تعزيز الحوكمة والحد من الفساد المستشري وضعف المساءلة التي ساهمت في ضعف الأداء الاقتصادي لسنوات عديدة بعد الحرب الاهلية في سيراليون عام ١٩٩١ وتشمل بعض هذه الإصلاحات (تعزيز نظم حيازة الأراضي لتشجيع المجازفة والاستثمار في الأنشطة الإنتاجية المدرة للدخل ؛ تحسين الحوكمة لضمان

قدر أكبر من الشمولية والشفافية والمساءلة ؛ الحد من سوء استخدام الموارد العامة والنفقات غير المنتجة ؛ ضمان زيادة التركيز على احتياجات وأولويات الفقراء ؛ الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي ومعالجة القيود الهيكلية لتسريع النمو) ويمكن لهذه الإصلاحات أن تفيد الفقراء من خلال تحسين وصولهم إلى الأراضي والموارد الإنتاجية الأخرى وضمان مراعاة احتياجاتهم وأولوياتهم بشكل مناسب في صنع السياسات العامة و إصلاح أنظمتها الضريبية لجعلها أكثر كفاءة ومناصرة للفقراء. [٢٤]

٣- تعزيز مؤسسات وبرامج التمويل الصغرى

يعد نقص التمويل عقبة رئيسية أمام إنشاء الأعمال التجارية الصغيرة وغيرها من الأنشطة المدرة للدخل في في سيراليون الا انه من خلال مؤسسات التمويل الأصغر (وهي مجموعات المساعدة الذاتية الصغيرة غير الرسمية التي غالبًا ما تكون وحدات لإقراض القروض الصغيرة هي أيضًا ذات قيمة للتمكين الاجتماعي وتعزيز التعلم ، وتنمية المهارات وريادة الأعمال)، يمكن إزالة هذا القيد وتقديم الائتمان الذي تشتد الحاجة إليه للشركات الصغيرة التي غالبًا ما تكون غير قادرة على الحصول على الائتمان من المؤسسات المالية الرسمية وبهذه الطريقة ، يمكن للقروض الصغيرة أن تكون مفيدة في تحفيز النشاط الاقتصادي ، وخلق فرص عمل في القطاع غير الرسمي في البلاد ، وزيادة دخل الأسرة ، والحد من الفقر ، ان مؤسسات التمويل الأصغر لديها إمكانات جيدة للوصول إلى فقراء الريف ومعالجة القضايا الأساسية للتنمية الريفية حيث لم تتمكن المؤسسات المالية الرسمية من إحداث تأثير كبير، اذ تتضمن بعض المزايا في الحصول على الائتمان بشروطا أقل صرامة فيما يتعلق بتوفير الضمانات وبالتالي تسهيل الوصول إلى الائتمان ؛ وإمكانية حصول الفقراء على مبالغ صغيرة من القروض بشكل متكرر واكبر ، مما يتيح تلبية احتياجات الائتمان لأغراض متنوعة وفي فترات زمنية أقصر ؛ وانخفاض تكاليف المعاملات ؛ ومرونة في سداد القرض. وعليه فالتمويل الأصغر باعتباره طريقًا صالحًا وواعدًا للتخفيف من حدة الفقر. [٢٥]

٤-تحسين أنظمة التسويق

ان أفضل طريقة للحد من الفقر هي رفع القدرة الإنتاجية للفقراء ويكون ذلك عن طريق أنظمة التسويق الفعالة التي تمكن الفقراء من زيادة إنتاجهم لأنها تسمح بتسليم المنتجات إلى الأسواق بأسعار تنافسية تؤدي إلى زيادة الدخل، وهذا هو السبب أيضًا الذي يجعل سيراليون بحاجة إلى استكشاف طرق لتوسيع أسواق التصدير، وقد أدى الضعف وعدم الكفاءة في تسويق السلع إلى إفقار المزارعين الذين يواجهون مشاكل مثل الإضرار بمحاصيلهم ، وانخفاض أسعار السلع ، وبالتالي تدني الأرباح والدخول ، واستغلال الوسطاء، وعليه من خلال تحسين نظام التسويق ، يمكن لمزارعي الاستفادة من تخزين أفضل من شأنه أن يحميهم من تقلبات الأسعار ، وتجميع مواردهم التي من شأنها أن تمكنهم من خفض تكاليفهم ، ومعالجة منتجاتهم لتمكين إضافة القيمة وتحسين العائدات. ويمكن أن يؤدي تنفيذ هذه الإجراءات إلى تحفيز الاقتصادات المحلية والوطنية ؛ ودعم إنشاء قطاع صناعي زراعي قوي ؛ خلق فرص عمل؛ زيادة الإنتاج والدخول ؛ والمساهمة في الحد من الفقر بشكل عادل ومستدام. [٢٦]

٥-تعزيز برامج الحماية الاجتماعية

مجلة معايير الجودة للدراسات و البحوث
Journal of Quality Standards for Studies and Research

تعد برامج الحماية الاجتماعية حيوية في حماية الأسر الفقيرة والضعيفة من الأزمات التي لا يستطيعون مواجهتها والتي من المحتمل أن تتسبب في انخفاض وتدهور شامل لأصولهم المادية والاجتماعية ، اذ يجب أن تأخذ مكافحة الفقر في الاعتبار حقيقة أن من بين الفقراء هم أولئك الذين لا يستطيعون المشاركة بنشاط في الأنشطة الاقتصادية الروتينية وبالتالي من المحتمل أن يعانون من الاستبعاد من فوائد النمو الاقتصادي وتشمل هذه الفئة كبار السن والعجزة والمرضى والمنكوبين بأوضاع مختلفة ، والأسر التي لديها أطفال صغار ، والمشردون بسبب الحرب والعنف الأسري،الإجراءات الإيجابية الخاصة التي تحول الدخل إلى هذه المجموعات مطلوبة لتوفير احتياجاتها الأساسية وضمان المزيد من المساواة في الحد من الفقر، ففي المناطق الفقيرة يساهم الأطفال في سبل

عيش أسرهم من خلال توفير العمالة الزراعية والمشاركة في الأعمال غير الرسمية ،اذ يمكن أن توفر برامج الحماية الاجتماعية للعائلات إعفاء ماليًا وتمكين الأطفال من الانتظام في الدراسة، ويعتبر هذا الاستثمار في تعليم الأطفال أمرًا حيويًا في تحسين رأس مالهم البشري وآفاق التوظيف ، وبالتالي يمكن أن يلعب دورًا مهمًا في الحد من الفقر على المدى الطويل ، فهذه البرامج هي أداة رئيسية في الحد من الفقر والحرمان والضعف بين الأطفال لأنها مرنة وتعزز رفاهية الأسرة بالنظر إلى أن الأسر لها الحرية في استخدام الدخل التكميلي على أولوياتها، فبرامج التحويلات النقدية أساسية للحماية الاجتماعية التي تشتد الحاجة إليها لمواجهة المخاطر الاجتماعية والاقتصادية المتزايدة بسبب التعديلات الهيكلية التي تقودها العولمة. (٢٧)

الخاتمة :

تمثل ظاهرة الفقر تحديًا خطيرًا يواجه التنمية البشرية المستدامة في سيراليون ويتطلب اتخاذ إجراءات مركزة ومستدامة للحد منه بشكل كبير ، وتحسين مستويات المعيشة، فعلى الرغم من أن الدخل هو المعيار الأكثر استخدامًا لقياسه وتقييمه ، فإن الفقر متعدد الأبعاد وينطوي على جوانب متنوعة من الرفاهية تشمل الغذاء والماء والصرف الصحي والصحة والمأوى والتعليم والحصول على الخدمات وحقوق الإنسان ، وفقًا للبنك الدولي ، فإن مستوى الفقر هو الأعلى في دول غرب افريقيا وخاصة دولة سيراليون حيث يتزايد عدد الفقراء بسبب النمو السكاني المتزايد والأداء الاقتصادي الضعيف كما أن الشباب هم غالبية السكان في سيراليون ، لذا فإن استهدافهم يمكن أن يكون فعالاً في الحد من الفقر،كما تمر سيراليون حاليا بمراحل مختلفة تنفذ سياسات تهدف إلى الحد من الفقر والضعف وتحسين مستويات المعيشة، الا إن تعزيز النمو الاقتصادي الشامل أمر حيوي ليس فقط في زيادة الإنتاج والدخول ولكن أيضًا في ضمان تقاسم فوائد النمو الاقتصادي على نطاق واسع،وتتمثل طرق تعزيز النمو الاقتصادي الشامل في الاستثمار في البنية التحتية والتكنولوجيا ؛ وتحرير التجارة وتوسيع

أسواق التصدير وتقديم الحوافز للشركات الصغيرة والمتوسطة ؛ توفير الحوافز المالية للاقتصاد ؛ لضمان استقرار الاقتصاد الكلي ؛ وتحسين الإدارة العامة والحكم ويمكن أن يكون لتنفيذ هذه التدابير بطريقة متكاملة آثار إيجابية على الاقتصاد ككل ، وتحفيز القطاع الخاص ، وخلق فرص العمل التي تشتد الحاجة إليها ، وتقليل مستويات الفقر في سيراليون.

قائمة المراجع:

(١) ابن منظور ، ابو الفضل جمال الدين ، لسان العرب ، المجلد الاول ، دار صادر للنشر والتوزيع ، بيروت ، ٢٠٠٩، ص١٥.

(٢) بختي فريد و بهياني رضا ، مؤشرات قياس الفقر وطرق مواجهته ، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة ، العدد (٤) ، جامعة جيجل ، الجزائر ، ٢٠١٨، ص١٨٢.

(٣) تقرير البنك الدولي ، العولمة والنمو والفقر ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ٢٠٠٣.

(٤)احمد حشاني و فاطمة زمام ، الفقر وتحدي بناء الدولة في افريقيا جنوب الصحراء: الأسباب والتداعيات ، مجلة روافد للبحوث والدراسات ، العدد (٧)، مخبر الجنوب الجزائري للبحث في التاريخ والحضارة الإسلامية ، جامعة غرداية ، الجزائر ، ٢٠١٩، ص٩٣.

(٥)بختي فريد وبهياني رضا ، مصدر سبق ذكره ، ص١٨٣.

(٦) ميشيل شوسوفسكي ، عولمة الفقر ، ترجمة: جعفر علي حسين ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠١، ص٥٥.

(٧) تمزوت بلحول وفضيل عبد الكريم ، الفقر وعلاقته بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية في الجزائر ، مجلة الرواق، العدد (٩) ، مخبر الدراسات الإجتماعية والنفسية والانثروبولوجية ، الجزائر ، ٢٠١٧، ص٢٢١.

(٨) نقلا عن :عبد الرحمن العيسوي، الإسلام و التنمية البشرية ، ط١، دار النهضة العربية ، مصر، ١٩٨٨ ، ص١٥ .

(٩) المصدر نفسه ، ص١٦.

([10]) PNUD –Rapport mondial sur le développement Humain 1990 –New York, Programme des Nations Unies pour le développement , 1999.P.23

([11]) محمد العوض جلال الدين، تنمية البشرية: تطوير القدرات وتعظيم الاستفادة منها في الوطن العربي، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ،١٩٩٣،ص١٩.

([12]) امارتياصن، التنمية حرية ، ترجمة: شوقي جلال ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد (٣٠٣) ، الكويت ، ٢٠٠٤ ، ص ٨- ص ٩ .

([13]) اللجنة العالمية للبيئة والتنمية ، مستقبلنا المشترك ، ترجمة : محمد كامل عارف ، مراجعة :علي حسين حجاج، سلسلة عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ، الكويت ،١٩٨٩، ص ١٥.

([14]) THE LOCAL GOVERNMENT SYSTEM IN SIERRA LEONE, COUNTRY PROFILE,SIERRA LEONE, 2019،p.205.

([15])التقرير الاستراتيجي الافريقي ، ٢٠١٤-٢٠١٥ ، مركز البحوث والدراسات الافريقية ، القاهرة ، ٢٠١٦، ص٣٩٢ .

([16])إطار لتطوير المؤسسات القومية للصحة العامة في أفريقيا، الاتحاد الأفريقي، مركز مكافحة الأمراض في افريقيا(مراكز السيطرة على الأمراض والوقاية منها)،٢٠١٤.

([17]) Laura de Bruine , ICT implementation in primary and secondary schools in Sierra Leone MASTER'S THESIS INTERNATIONAL DEVELOPMENT STUDIE , Utrecht University Faculty of Geosciences , 2021.p.4-44 .

([18]) تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٩، مصدر سبق ذكره ، ص٨٩.

([19]) هالة جمال ثابت ، الفقر في افريقيا : خصوصية واستراتيجية اختزاله ، مجلة قراءات افريقية ، المنتدى الاسلامي ، العدد(٢) ، القاهرة ،٢٠٠٥ ، ص١٢٠ .

([20]) Global Gender Gap Index Report 2022, World Economic Forum , Geneva , 2022,p.24.

([21]) Ernest Tambo and Ashwaq Muhammad Al-Nazawi, Combating the global spread of poverty-related monkeypox outbreaks and beyond, Journal of Poverty Infectious Diseases, article available on the Internet at the link: https://doi.org/10.1186/s40249-022-01004-9

([22]) National Adaptation Plan, UNDP/UN Environment National Adaptation Plan (NAP-GSPI and Other Development Partners) Global Support Programme, Government of Sierra Leone, 2021, p. 29.

([23]) Isaac Bonedi, Lucas Kornher, and Nicholas Gerber, Agricultural Seasonality, Market Access and Food Security in Sierra Leone, Journal of Food Security, Volume 14, International Society of Plant Diseases, California, 2021, p. 499.

([24]) Ernest Tambo and Ashwaq Muhammad Al-Nazawi,op,cit.

([25]) Economic Development Report in Africa 2022 (Rethinking the Foundations of Export Diversification in Africa), United Nations Conference on Trade and Development, United Nations, Geneva, 2022, p. 87.

([26]) Isaac Bonedi, Lucas Kornher, and Nicholas Gerber, Agricultural Seasonality,op,cit,p.501.

([27]) Economic Development Report in Africa 2022 (Rethinking the Foundations of Export Diversification in Africa),op,cit,p.88.

JQS
مجلة معايير الجودة للدراسات و البحوث
Journal of Quality Standards for Studies and Research